سلسلة المتون العلمية

العقائد النسفية

تأليف

نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي

المتوفى سنة 537هـ - 1142م

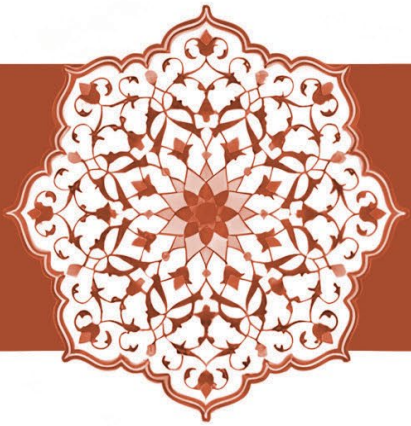

اعتنى بها

الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل

العقائد النسفية

بسم الله الرحمن الرحيم

العقائد النسفية

تأليف

نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي

المتوفى سنة 537 هـ - 1142 م

اعتنى بها

الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل

جميع الحقوق محفوظة©
[للمحقّق والموقع الرسمي للأستاذ الدكتور موسى إسماعيل]

مُقَدِّمَة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعزّته وجلاله تتم الصّالحات، والصّلاة والسّلام على نبيّه فخر الكائنات، وعلى آله وأزواجِه وذريته وأصحابه الطّيّبين والطّيبات، ومن تبعهم من المؤمنين والمؤمنات.

وبعد: فإنّ العقيدة هي الأصل والأساس، وهي لبّ الدّين وجوهره، وعليها تُبنى جميع الأحكام الشّرعيّة من العبادات والمعاملات والأخلاق والآداب؛ فمن صحّت عقيدته نوَّر الله قلبَه، واستقامت أعماله، وتهذّبت نفسه، وسمت أخلاقه.

ويجب أن يكون تعلّم العقيدة بالحجج القاطعة والبراهين السّاطعة الشّغل الشّاغل لكلّ مسلم ومسلمة، تحقيقًا لقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: 19].

وَهَا نَحن بعون الله تعالى نضع بين أيديكم متن العقائد النّسفيّة، سائلين الله تعالى أن ينفع بها، وصلّى الله على سيّدنا ومولانا محمّد، وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا كثيرًا.

الأستاذ الدكتور موسى إسماعيل

تَرْجَمَةُ الإِمَامِ النَّسَفِيِّ[1]

هو نجم الدّين أبو حفص عمر بن محمّد بن أحمد بن إسماعيل النَّسَفِيُّ السّمرقنديّ الحَنَفِيُّ.

والنَّسَفِيُّ نسبة إلى نَسَفَ، مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند.

الفقيه الحنفي، والمفسّر المحدّث، والأصولي المتكلّم، والأديب الشّاعر، ومؤرّخ سمرقند.

قال الخطيب البغدادي: «كان فقيهًا فاضلًا، مفسّرًا، محدّثًا، أديبًا، متفنّنًا».

له نحو مائة مصنَّف في الفقه والتّفسير والحديث والتّاريخ، منها: العقائد، والتّيسير في التّفسير، والمواقيت، وكتاب طلبة الطّلبة في اللّغة، والقند في ذكر علماء سمرقند.

وهو صاحب المنظومة المشهورة عند الحنفية، تعرف بمنظومة النّسفي في الخلاف، نظم فيها المسائل التي اختلف فيها الأئمة أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وزفر ومالك والشّافعي.

ولد بنسف سنة 461هـ ـ 1068م، وتوفّي رحمه الله بسمرقند ليلة الخميس ثاني عشر جمادى الأولى سنة 537هـ ـ 1142م.

---

(1) له ترجمة في: التحبير في المعجم الكبير (527/1 ـ 529)، وتاريخ بغداد (98/20 ـ 100)، وتاريخ إربل (593/2)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (394/1 ـ 395)، والفوائد البهية في تراجم الحنفية (ص: 149 ـ 150).

العقائد النسفية

قَالَ أَهلُ الْحَقِّ: حَقَائِقُ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ، وَالْعِلْمُ بِهَا مُتَحَقِّقٌ خِلَافًا لِلسُّوفَسْطَائِيَّةِ.

وَأَسْبَابُ الْعِلْمِ لِلْخَلْقِ ثَلَاثَةٌ: الْحَوَاسُّ السَّلِيمَةُ، وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ، وَالْعَقلُ؛ فَالْحَوَاسُّ خَمْسٌ: السَّمْعُ، وَالْبَصرُ، وَالشَّمُّ، وَالذَّوْقُ، وَاللَّمْسُ.

وَبِكُلِّ حَاسَّةٍ مِنْهَا يُوقَفُ عَلَى مَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ، كَالسَّمْعِ، وَالذَّوْقِ، وَالشَّمِّ.

وَالْخَبَرُ الصَّادِقُ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْخَبَرُ المُتَوَاترُ، وَهوَ الْخَبَرُ الثَّابتُ عَلَى أَلْسِنَةِ قَومٍ لَا يُتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ، وَهُوَ مُوجِبٌ لِلْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ، كَالْعِلْمِ بِالْمُلُوكِ الْخَالِيَةِ فِي الْأَزْمِنَةِ الْمَاضِيَةِ وَالْبُلْدَانِ النَّائِيَةِ.

وَالثَّانِي: خَبَرُ الرَّسُولِ الْمُؤَيَّدِ بِالْمُعْجِزَةِ، وَهُوَ يُوجِبُ الْعِلْمَ الِاسْتِدْلَالِيَّ، وَالعِلْمُ الثَّابِتُ بِهِ يُضَاهِي الْعِلْمَ الثَّابِتَ بِالضَّرُورَةِ فِي التَّيَقُّنِ وَالثَّبَاتِ.

وَأَمَا الْعَقْلُ: فَهوَ سَبَبٌ لِلْعِلْمِ أَيْضًا، وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالْبَدِيهَةِ فَهُوَ ضَرُورِيٌّ، كَالْعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ الشَّيْءِ أَعْظَمُ مِنْ جُزْئِهِ، وَمَا ثَبَتَ مِنْهُ بِالِاسْتِدْلَالِ فَهوَ اكْتِسَابِيٌّ.

والْإِلْهَامُ لَيْسَ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعْرِفَةِ بِصِحَّةِ الشَّيْءِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ.

وَالْعَالَمُ بِجمِيعِ أَجْزَائِهِ مُحْدَثٌ، إِذْ هُوَ أَعْيَانٌ وَأَعْرَاضٌ، فَالْأَعْيَانُ مَا لَهُ قِيَامٌ بِذَاتِهِ، وَهُوَ إِمَّا مُرَكَّبٌ وَهُوَ الْجِسْمُ، أَوْ غَيْرُ مُرَكَّبٍ كَالْجَوْهَرِ، وَهُوَ الْجُزْءُ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ.

وَالْعَرَضُ مَا لَا يَقومُ بذَاتِهِ وَيَحْدُثُ في الأَجْسَامِ وَالْجَوَاهِرِ، كَالْأَلْوَانِ، وَالْأَكْوَانِ، وَالطُّعُومِ، وَالرَّوَائِحِ.

وَالْمُحْدِثُ لِلْعَالَمِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، الْوَاحِدُ، الْقَدِيمُ، الْحَيُّ، الْقَادِرُ، الْعَلِيمُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الشَّائِي الْمُرِيدُ[1].

لَيْسَ بِعَرَضٍ، وَلَا جِسْمٍ، وَلَا جَوْهَرٍ، وَلَا مُصَوَّرٍ، وَلَا مَحْدُودٍ، وَلَا مَعْدُودٍ، وَلَا مُتَبَعِّضٍ، وَلَا مُتَجَزِّ، وَلَا مُتَرَكِّبٍ، وَلَا مُتَنَاهٍ.

وَلَا يُوصَفُ بِالْمَاهِيَّةِ، وَلَا بِالْكَيْفِيَّةِ.

وَلَا يَتَمَكَّنُ فِي مَكَانٍ، وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ زَمَانٌ.

وَلَا يُشْبِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يَخْرُجُ عَنْ عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ شَيْءٌ.

وَلَهُ صِفَاتٌ أَزَلِيَّةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَهِيَ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ، وَهِيَ الْعِلْمُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْحَيَاةُ، وَالْقُوَّةُ، وَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْمَشِيئَةُ، وَالْفِعْلُ، وَالتَّخْلِيقُ، وَالتَّرْزِيقُ، وَالْكَلَامُ.

وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ بِكَلَامٍ هُوَ صِفَةٌ لَهُ أَزَلِيَّةٌ، لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ، وَهُوَ صِفَةٌ مُنَافِيَةٌ لِلسُّكُوتِ وَالْآفَةِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ بِهَا آمِرٌ نَاهٍ مُخْبِرٌ.

---

(1) **الشَّائِي**: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ شَاءَ، وَهُوَ مُرَادِفٌ لِلْمُرِيدِ، أَيْ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ، فَهُوَ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ كَمَا يُرِيدُ.

وَالْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَهُوَ مَكْتُوبٌ فِي مَصَاحِفِنَا، مَحْفُوظٌ فِي قُلُوبِنَا، مَقْرُوءٌ بِأَلْسِنَتِنَا، مَسْمُوعٌ بِآذَانِنَا، غَيْرُ حَالٍّ فِيهَا.

وَالتَّكْوِينُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ، وَهُوَ تَكْوِينُهُ لِلْعَالَمِ وَلِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ لِوَقْتِ وُجُودِهِ، وَهُوَ غَيْرُ الْمُكَوَّنِ عِنْدَنَا.

وَالْإِرَادَةُ صِفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَزَلِيَّةٌ، قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ تَعَالَى.

وَرُؤْيَةُ اللَّهِ تَعَالَى جَائِزَةٌ فِي الْعَقْلِ وَاجِبَةٌ بِالنَّقْلِ، وَقَدْ وَرَدَ الدَّلِيلُ السَّمْعِيُّ بِإِيجَابِ رُؤْيَةِ الْمُؤْمِنِينَ لِلَّهِ تَعَالَى فِي دَارِ الْآخِرَةِ، فَيُرَى لَا فِي مَكَانٍ، وَلَا عَلَى جِهَةٍ مِنْ مُقَابَلَةٍ أَوْ اتِّصَالِ شُعَاعٍ أَوْ ثُبُوتِ مَسَافَةٍ بَيْنَ الرَّائِي وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَاللَّهُ تَعَالَى خَالِقُ لِأَفْعَالِ الْعِبَادِ، مِنْ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ، وَهِيَ كُلُّهَا بِإِرَادَتِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَحُكْمِهِ، وَقَضِيَّتِهِ، وَتَقْدِيرِهِ.

وَلِلْعِبَادِ أَفْعَالٌ اخْتِيَارِيَّةٌ يُثَابُونَ بِهَا وَيُعَاقَبُونَ عَلَيْهَا، وَالْحَسَنُ مِنْهَا بِرِضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْقَبِيحُ مِنْهَا لَيْسَ بِرِضَائِهِ تَعَالَى.

وَالِاسْتِطَاعَةُ مَعَ الْفِعْلِ وَهِيَ حَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ الَّتِي يَكُونُ بِهَا الْفِعْلُ، وَيَقَعُ هَذَا الِاسْمُ عَلَى سَلَامَةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَالْجَوَارِحِ، وَصِحَّةُ التَّكْلِيفِ تَعْتَمِدُ هَذِهِ الِاسْتِطَاعَةَ، وَلَا يُكَلَّفُ الْعَبْدُ بِمَا لَيْسَ فِي وُسْعِهِ.

وَمَا يُوجَدُ مِنْ الْأَلَمِ فِي الْمَضْرُوبِ عَقِيبَ ضَرْبِ إِنْسَانٍ، وَالِانْكِسَارُ فِي الزُّجَاجِ عَقِيبَ كَسْرِ إِنْسَانٍ، وَمَا أَشْبَهَهُ[1]، كُلُّ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِي تَخْلِيقِهِ.

(1) وَمَا أَشْبَهَهُ: كَالمَوْتِ عَقِيبَ القَتْلِ.

وَالْمَقْتُولُ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ، وَالْمَوْتُ قَائِمٌ بِالْمَيِّتِ مَخْلُوقٌ لِلَّهِ تَعَالَى، لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِيهِ تَخْلِيقًا وَلَا اكْتِسَابًا.

وَالْأَجَلُ وَاحِدٌ.

وَالْحَرَامُ رِزْقٌ، وَكُلٌّ يَسْتَوْفِي رِزْقَ نَفْسِهِ حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ لَا يَأْكُلَ إِنْسَانٌ رِزْقَهُ أَوْ يَأْكُلَ غَيْرُهُ رِزْقَهُ.

وَاللَّهُ تَعَالَى يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَمَا هُوَ الْأَصْلَحُ لِلْعَبْدِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِوَاجِبٍ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَعَذَابُ الْقَبْرِ لِلْكَافِرِينَ وَلِبَعْضِ عُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَنْعِيمُ أَهْلِ الطَّاعَةِ فِي الْقَبْرِ، وَسُؤَالُ مُنْكَرٍ وَنَكِيرٍ ثَابِتٌ بِالدَّلَائِلِ السَّمْعِيَّةِ.

وَالْبَعْثُ حَقٌّ، وَالْوَزْنُ حَقٌّ، وَالْكِتَابُ حَقٌّ، وَالسُّؤَالُ حَقٌّ، وَالْحَوْضُ حَقٌّ، وَالصِّرَاطُ حَقٌّ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، وَهُمَا مَخْلُوقَتَانِ الْآنَ، مَوْجُودَتَانِ بَاقِيَتَانِ لَا تَفْنِيَانِ وَلَا يَفْنَى أَهْلُهُمَا.

وَالْكَبِيرَةُ لَا تُخْرِجُ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ مِنَ الْإِيمَانِ وَلَا تُدْخِلُهُ فِي الْكُفْرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنَ الصَّغَائِرِ وَالْكَبَائِرِ.

وَيَجُوزُ الْعِقَابُ عَلَى الصَّغِيرَةِ وَالْعَفْوُ عَنِ الْكَبِيرَةِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنِ اسْتِحْلَالٍ، وَالِاسْتِحْلَالُ كُفْرٌ.

وَالشَّفَاعَةُ ثَابِتَةٌ لِلرُّسُلِ وَالْأَخْيَارِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ[1]، وَأَهْلُ الْكَبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ.

---

(1) فِي بَعْضِ النُّسَخِ: فِي حَقِّ أَهْلِ الْكَبَائِرِ بِالْمُسْتَفِيضِ مِنَ الْأَخْبَارِ.

وَالْإِيمَانُ: هُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ بِهِ[1] مِنْ عِنْدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالْإِقْرَارُ بِهِ.

وَأَمَّا الْأَعْمَالُ فَهِيَ تَتَزَايَدُ فِي نَفْسِهَا، وَالْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

وَالْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ وَاحِدٌ، فَإِذَا وُجِدَ مِنَ الْعَبْدِ التَّصْدِيقُ وَالْإِقْرَارُ صَحَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ حَقًّا، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: أَنَا مُؤْمِنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالسَّعِيدُ قَدْ يَشْقَى، وَالشَّقِيُّ قَدْ يَسْعَدُ، وَالتَّغَيُّرُ يَكُونُ عَلَى السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ دُونَ الْإِسْعَادِ وَالْإِشْقَاءِ، وَهُمَا مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا تَغَيُّرَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَلَا عَلَى صِفَاتِهِ.

وَفِي إِرْسَالِ الرُّسُلِ حِكْمَةٌ؛ وَقَدْ أَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى رُسُلًا مِنَ الْبَشَرِ إِلَى الْبَشَرِ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَمُبَيِّنِينَ لِلنَّاسِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، وَأَيَّدَهُمْ بِالْمُعْجِزَاتِ النَّاقِضَاتِ لِلْعَادَاتِ.

وَأَوَّلُ الْأَنْبِيَاءِ آدَمُ وَآخِرُهُمْ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ.

وَقَدْ رُوِيَ بَيَانُ عَدَدِهِمْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، وَالْأَوْلَى أَنْ لَا يُقْتَصَرَ عَلَى عَدَدٍ فِي التَّسْمِيَةِ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: 78].

وَلَا يُؤْمَنُ فِي ذِكْرِ الْعَدَدِ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِمْ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، أَوْ يَخْرُجَ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ فِيهِمْ.

وَكُلُّهُمْ كَانُوا مُخْبِرِينَ مُبَلِّغِينَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى صَادِقِينَ نَاصِحِينَ.

وَأَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

---

(1) فِي بَعْضِ النُّسَخِ: هُوَ التَّصْدِيقُ بِمَا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ بِهِ.

وَالْمَلَائِكَةُ عِبَادُ اللَّهِ تَعَالَى الْعَامِلُونَ بِأَمْرِهِ، وَلَا يُوصَفُونَ بِذُكُورَةٍ وَلَا أُنُوثَةٍ.

وَلِلَّهِ تَعَالَى كُتُبٌ أَنْزَلَهَا عَلَى أَنْبِيَائِهِ، وَبَيَّنَ فِيهَا أَمْرَهُ وَنَهْيَهُ، وَوَعْدَهُ وَوَعِيدَهُ.

وَالْمِعْرَاجُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْيَقَظَةِ بِشَخْصِهِ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ الْعُلَى حَقٌّ.

وَكَرَامَاتُ الْأَوْلِيَاءِ حَقٌّ، فَيُظْهِرُ الْكَرَامَةَ عَلَى طَرِيقِ نَقْضِ الْعَادَةِ لِلْوَلِيِّ، مِنْ قَطْعِ الْمَسَافَةِ الْبَعِيدَةِ فِي الْمُدَّةِ الْقَلِيلَةِ، وَظُهُورِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَاللِّبَاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ، وَالطَّيَرَانِ فِي الْهَوَاءِ، وَكَلَامِ الْجَمَادِ وَالْعَجْمَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَشْيَاءِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعْجِزَةً لِلرَّسُولِ الَّذِي ظَهَرَتْ هَذِهِ الْكَرَامَةُ لِوَاحِدٍ مِنْ أُمَّتِهِ، لِأَنَّهُ يَظْهَرُ بِهَا أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَلَنْ يَكُونَ وَلِيًّا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُحِقًّا فِي دِيَانَتِهِ، وَدِيَانَتُهُ الْإِقْرَارُ بِرِسَالَةِ رَسُولِهِ.

وَأَفْضَلُ الْبَشَرِ بَعْدَ نَبِيِّنَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ عُمَرُ الْفَارُوقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثُمَّ عَلِيٌّ الْمُرْتَضَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَخِلَافَتُهُمْ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ أَيْضًا.

وَالْخِلَافَةُ ثَلَاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ بَعْدَهَا مُلْكٌ وَإِمَارَةٌ.

وَالْمُسْلِمُونَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِمَامٍ لِيَقُومَ بِتَنْفِيذِ أَحْكَامِهِمْ، وَإِقَامَةِ حُدُودِهِمْ، وَسَدِّ ثُغُورِهِمْ، وَتَجْهِيزِ جُيُوشِهِمْ، وَأَخْذِ صَدَقَاتِهِمْ، وَقَهْرِ الْمُتَغَلِّبَةِ وَالْمُتَلَصِّصَةِ وَقُطَّاعِ الطَّرِيقِ، وَإِقَامَةِ الْجُمَعِ وَالْأَعْيَادِ، وَقَطْعِ الْمُنَازَعَاتِ

الْوَاقِعَةِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَقَبُولِ الشَّهَادَاتِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحُقُوقِ، وَتَزْوِيجِ الصِّغَارِ وَالصَّغَائِرِ الَّذِينَ لَا أَوْلِيَاءَ لَهُمْ، وَقِسْمَةِ الْغَنَائِمِ.

ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ ظَاهِرًا لَا مُخْتَفِيًا[1] وَلَا مُنْتَظَرًا[2].

وَيَكُونَ مِنْ قُرَيْشٍ، وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ بِبَنِي هَاشِمٍ وَأَوْلَادِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْإِمَامِ أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، وَلَا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ.

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الْمُطْلَقَةِ الْكَامِلَةِ، سَائِسًا قَادِرًا عَلَى تَنْفِيذِ الْأَحْكَامِ، وَحِفْظِ حُدُودِ دَارِ الْإِسْلَامِ، وَاسْتِخْلَاصِ حَقِّ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ.

وَلَا يَنْعَزِلُ الْإِمَامُ بِالْفِسْقِ وَالْجَوْرِ.

وَتَجُوزُ الصَّلَاةُ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ، وَيُصَلَّى عَلَى كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ.

وَيَكُفُّ عَنْ ذِكْرِ الصَّحَابَةِ إِلَّا بِخَيْرٍ.

وَنَشْهَدُ بِالْجَنَّةِ لِلْعَشَرَةِ الَّذِينَ بَشَّرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ.

وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ.

وَلَا نُحَرِّمُ نَبِيذَ التَّمْرِ.

وَلَا يَبْلُغُ وَلِيٌّ دَرَجَةَ الْأَنْبِيَاءِ أَصْلًا.

---

(1) **ظَاهِرًا لَا مُخْتَفِيًا**: أَيْ لَا يَخْتَفِي عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ.

(2) **وَلَا مُنْتَظَرًا**: أَيْ لَا يُنْتَظَرُ وَقْتُ خُرُوجِهِ كَمَا تَزْعُمُ الشِّيعَةُ.

وَلَا يَصِلُ الْعَبْدُ إِلَى حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ.

وَالنُّصُوصُ تُحْمَلُ عَلَى ظَوَاهِرِهَا، وَالْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى مَعَانٍ يَدَّعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ إِلْحَادٌ.

وَرَدُّ النُّصُوصِ كُفْرٌ.

وَاسْتِحْلَالُ الْمَعْصِيَةِ كُفْرٌ، وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا كُفْرٌ.

وَالِاسْتِهْزَاءُ عَلَى الشَّرِيعَةِ كُفْرٌ.

وَالْيَأْسُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ.

وَالْأَمْنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى كُفْرٌ.

وَتَصْدِيقُ الْكَاهِنِ بِمَا يُخْبِرُهُ عَنِ الْغَيْبِ كُفْرٌ.

وَالْمَعْدُومُ لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَفِي دُعَاءِ الْأَحْيَاءِ لِلْأَمْوَاتِ وَصَدَقَتِهِمْ عَنْهُمْ نَفْعٌ لَهُمْ، وَاللَّهُ تَعَالَى يُجِيبُ الدَّعَوَاتِ، وَيَقْضِي الْحَاجَاتِ.

وَمَا أَخْبَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ مِنْ خُرُوجِ الدَّجَّالِ، وَدَابَّةِ الْأَرْضِ، وَيَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَنُزُولِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ السَّمَاءِ، وَطُلُوعِ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا، فَهُوَ حَقٌّ.

وَالْمُجْتَهِدُ قَدْ يُخْطِئُ وَقَدْ يُصِيبُ.

وَرُسُلُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ رُسُلِ الْمَلَائِكَةِ، وَرُسُلُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْبَشَرِ، وعَامَّةُ الْبَشَرِ أَفْضَلُ مِنْ عَامَّةِ الْمَلَائِكَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فهرس المصادر والمراجع

1. تاريخ إربل، للمبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت637هـ)، تحقيق سامي بن سيد خماس الصقار، طبع وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
2. تاريخ بغداد، لأبي أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت463هـ)، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط: 1، 1417هـ.
3. التحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي (ت562هـ)، تحقيق منيرة ناجي سالم، نشر رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، ط: 1، 1395هـ ـ 1975م.
4. الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت775هـ)، ، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، كراتشي، الهند، 1322هـ.
5. الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، مطبعة دار السعادة مصر، ط: 1، 1324 هـ.